MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

## ملخص سياساتي

**العدد (5)**

# الفقر متعدد الأبعاد في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتحديات الإغاثة والتعافي الاجتماعي

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

حزيران 2025

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

# الفقر متعدد الأبعاد في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتحديات الإغاثة والتعافي الاجتماعي

إعداد: فريق باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي (5)

حزيران 2025

أعد هذا الملخص السياساتي بدعم من

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل (Heinrich-Böll-Stiftung). والآراء الواردة فيها تعبر عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل

## 1- الخلفية

قد يبدو الحديث عن الفقر متعدد الأبعاد (MDP) ومؤشراته وسبل قياسه وتخفيفه من منظور السياسات الإغاثية والتعافي بعد العدوان، أمراً هامشياً أو حتى بلا جدوى في ظل حجم الدمار الهائل. مع ذلك، فإن الشروع في هذه المناقشة يعد أمراً حاسماً لإرساء الأساس للعمليات والنشاطات اللاحقة التي تنطوي عليها مراحل الإغاثة المبكرة، تمهيداً لتخفيف الفقر متعدد الأبعاد على المدى البعيد.

أظهر تحليل للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة للعدوان على قطاع غزة أن مستويات الحرمان في جميع مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد (MDP) قد ازداد بشكل كبير.[1] نظراً لأن هذا التحليل يغطي السنة الأولى فقط من العدوان، فمن المرجح أن تكون معدلات الحرمان قد تفاقمت منذ ذلك الحين. قد تأثرت جميع المؤشرات بفعل التدمير المادي لكل ما يتصل بأبعاد الفقر المختلفة: أنابيب المياه، وشبكات الكهرباء، والوحدات السكنية، والمدارس والجامعات، والمراكز الصحية، ومؤسسات القطاع الخاص التي كانت توفر فرص العمل. كما يُشكّل النزوح نقطة انطلاق لأشكال مختلفة من الحرمان، بما في ذلك محدودية الوصول المتكرر إلى المياه والكهرباء، وتدهور الوضع الصحي نتيجة زيادة احتمالية انتشار الأمراض المعدية.

على الرغم من أن الجهود الوطنية والدولية مستمرة حالياً لتطوير أطر مناسبة لقياس الفقر متعدد الأبعاد لتوجيه الدعم في أعقاب حرب مدمرة، فإنها لا تزال في مراحلها الأولية.[2] خلال المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار في 2025، بدأت بعض جهود التدخل، غير أن حجم الدمار وما خلّفه من حرمان واسع النطاق يتطلب استجابات مكثفة منسقة ومستدامة. في هذا السياق، يُفصّل هذا الموجز السياساتي التحديات الرئيسة المرتبطة بالسياسات الهادفة إلى معالجة الفقر متعدد الأبعاد في سياقات ما بعد العدوان، ويقدم تأملات وتوصيات هادفة لتوجيه الاستجابات السياساتية.

## 2- التحديات الرئيسية

تكمن إحدى المداخل الأساسية لهذا الموضوع في أن العدوان قد خلق واقعاً يجعل المفاهيم والتعريفات والقياسات السابقة للفقر غير كافية لوصف الواقع والمعطيات الراهنة للحرمان. فعلى سبيل المثال، يصبح قياس الفقر النقدي بناءً على مستوى الدخل بلا جدوى في ظل انعدام الدخل لغالبية السكان في القطاع العاطلين عن العمل وليس لديهم دخل ثابت، أو قياس الصحة بإمكانية الوصول إلى عيادة أو مستشفى ضمن نطاق 5 كيلومترات، في حين أن ما لا يقل عن 94% من المستشفيات قد تضررت أو دمرت. وعلى الرغم من الجهود المبذولة بالفعل لإعادة صياغة إطار قياس الفقر متعدد الأبعاد بما يضمن استهدافاً أكثر دقة، إلا أن هذا النهج يتطلب جهوداً مسحيّة واسعة النطاق، لا من حيث التغطية الجغرافية وحجم العينة فحسب، بل أيضاً من حيث المؤشرات التي قد تتطلب ما يصل إلى 300 سؤال في الظروف الطبيعية.

على الرغم من بعض مظاهر التنسيق خلال المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار (الذي لم يعد سارياً الآن) تحت مظلة غرفة عمليات الطوارئ الحكومية، فإن شبكة الحماية الاجتماعية والإغاثة الرسمية لا تزال غير منظمة إلى حدٍّ

1 UNDP and ESCWA. (October 2024). Gaza war: Expected socioeconomic impacts on the State of Palestine.

2 بحسب وزيرة التنمية الاجتماعية، الدكتورة سماح حمد، خلال جلسة طاولة المستديرة، في 9 تموز 2025.

كبير من حيث الاستراتيجية والتنفيذ،[3] مما قد يجعلها غير فعّالة في تعظيم الاستفادة من الجهود والخبرات والموارد المتاحة. لتوفير إغاثة مستهدفة تستجيب لمستويات الحرمان المختلفة بعد العدوان، فإن عدم وجود قاعدة بيانات موحدة على أساس من التعاون الوطني والدولي يُعد تحدياً اساسياً. من أبرز الانتقادات التي وُجّهت إلى السجل الوطني الاجتماعي قبل العدوان، والذي شكّل تحديًا رئيسيًا لجهود الإغاثة بعد العدوان، أنه لم يتوسع ليشمل سوى قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية، مما أدى إلى مشكلات تتعلق بالشموليّة. وعلى الرغم من أنّ السجل قد تم تحديثه قبل العدوان بهدف تحسين استهداف المستفيدين،[4] إلا أنه يحتاج إلى إصلاحات جوهرية، تمكّنه من استيعاب الواقع الجديد المتمثل في مستويات الحرمان الجماعي التي تطال جميع سكان غزة، والتدخل بناءً على ذلك.

ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم الحرمان، فإن هذه الجهود واسعة النطاق ستُواجه عوائق في مقدمتها نقص التمويل اللازم لمواكبة هذا المستوى. من المشكلات المستمرة في السياق الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية انخفاض التمويل الدولي المخصص لفلسطين، بالإضافة إلى الأزمة المالية المتراكمة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية منذ سنوات، ما ستؤثر على دور السلطة الفلسطينية في تقديم إغاثة واسعة النطاق في قطاع غزة وقيادة تلك الجهود، مما يترك معظم هذا الجهد للمنظمات الدولية. فإن بعض المؤسسات الوطنية، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، قدّمت مساعدات لإغاثة بعض أشكال الحرمان، لا سيما خلال المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار في هذا العام، إلا أن الموارد الحكومية ما تزال عاجزة عن تلبية حجم الاحتياجات الراهنة.[5]

إن التحدي الرئيسي الذي قد يعيق أي تدخل فعّال لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وجهود تخفيف الحرمان والتعافي ما تزال خاضعة للسياق الأوسع المتمثّل في إفلات إسرائيل من العقاب، ومحاولاتها المعلنة لطمس حقوق الإنسان كسلاح في الحرب. أي، قد تُصبح هذه الجهود غير فعّالة إذا تجاهلنا العوامل المحيطة، مثل تقويض التنمية الفلسطينية والحصار الإسرائيلي والاعتداءات المستمرة. ما نشهده اليوم يُعدّ نقطة تحوّل تاريخية، تُحتّم علينا تحدي كل الترتيبات السابقة التي مكّنت إسرائيل من التحكم في رفاهية الشعب الفلسطيني وتسخيرها لأغراض استعمارية. ذلك من أجل ضمان توفير الإغاثة العاجلة، ووضع الأسس الحقيقية لعملية تعافٍ وإعادة إعمار مستدامة تُسهم بطبيعتها في الحماية من أشكال الحرمان.

## 3- تداعيات سياساتيّة

تمثل هذه الاستنتاجات خلاصة للنتائج الرئيسة لورقة الخلفية وتحديات الموضوع، بالإضافة إلى مناقشات الجهات المعنية التي حضرت جلسة المائدة المستديرة. يعكس كل قسم فرعي توصياتٍ بشأن كلٍ من التحديات الثلاثة الرئيسية الواردة في ورقة الخلفية.

### 3-1 قياس الفقر متعدد الأبعاد في ظل التحولات الديموغرافية

- تسريع مراجعة إطار العمل ومؤشرات برنامج التنمية الحضرية والفقر متعدد الأبعاد (MDP)، بهدف التمكين من التنفيذ الفوري للمسح بعد انتهاء العدوان. ويشمل ذلك الإنشاء الفوري لمجموعات عمل من الخبراء الوطنيين والدوليين لدفع عملية إعادة الصياغة وصياغة برنامج التنمية الحضرية، وضمان الجاهزية الكاملة لجميع

3 كما جاء في مناقشات جلسة الطاولة المستديرة بتاريخ 09 تموز 2025.

4 بحسب سميرة حلس، البنك الدولي، مناقشات جلسة الطاولة المستديرة بتاريخ 09 تموز 2025؛ https://www.mosd.gov.ps/en/page/about-social#

5 بحسب وزيرة التنمية الاجتماعية، الدكتورة سماح حمد، خلال جلسة طاولة المستديرة، في 9 تموز 2025.

مكوناته النظرية والتقنية للتنفيذ بعد انتهاء العدوان. ويُعد ذلك ضرورياً لضمان عدم تأخر هذه العملية نتيجة الإجراءات البيروقراطية بعد انتهاء العدوان.

- إجراء مسح شامل لتعزيز السجل الاجتماعي، وتحديد أولويات السكان الناشئة فيما يتعلق بأشكال الحرمان خلال فترة مرحلة الإغاثة الفورية بعد العدوان. بما يضمن تقديم تدخلات مُصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا لدى الفئات المتضررة.
- الاستثمار في إصلاح وإنشاء أنظمة بيانات مُحدثة وأكثر استهدافًا لبرنامج تنمية المهارات، بحيث تُوفر بيانات مُجمّعة أكثر تفصيلًا على مستوى الأسرة، مثل جنس ربّ الأسرة، أنواع الإعاقات، أو حالة الأطفال المنفصلين عن ذويهم، يهدف ذلك إلى تخصيص الدعم بما يتوافق مع احتياجات الأسر. مع ضرورة ضمان استجابة السجل الاجتماعي لقطاع غزة للتحولات الديموغرافية للأسر الفلسطينية والحرمان الذي تواجهه هذه الأسر. وهذا لا يقتصر على مراحل الإغاثة فحسب، بل يُساهم أيضًا في ضمان اتساق جهود الإنعاش وإعادة الإعمار على المديين المتوسط والطويل مع التخفيف من أشكال الحرمان المُختلفة بحسب خصائص الأسرة أو موقعها الجغرافي.
- إنشاء شبكة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية تُعنى بتبادل البيانات، بهدف تعزيز تكامل البيانات بين المؤسسات، وضمان الحفاظ على معايير الشمول في الاستهداف، مع تفادي تكرار تقديم المساعدات للمستفيدين أنفسهم.
- تنفيذ مسوحات مكثفة وتعاونية بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والناجين على الأرض من المنظمات الدولية للتخفيف من الحرمان والنزوح على نطاق واسع.
- الاستثمار في تنمية رأس المال البشري لإجراء مسوحات سريعة وواسعة النطاق، من خلال مبادرات التوظيف مقابل النقد، تستهدف أرباب الأسر من الذكور والإناث في غزة. في إطار خطة ثنائية الغرض، يضمن هذا إجراء مسوحات سريعة لبرنامج تنمية المناطق الريفية، مع توفير فرص دخل لسكان غزة، مما يخفف من حدة الحرمان المالي للعديد من الأسر.

## 2-3 تمويل جهود تخفيف الفقر متعدد الأبعاد

- إنشاء صندوق لإغاثة غزة يعتمد على مصادر تمويل متنوعة، تشمل التمويل الجماعي، والتمويل الثنائي ومتعدد الأطراف، وتمويل القطاع الخاص، والاستثمار، إضافة إلى التبرعات المجتمعية. كما يمكن أن يُشكّل توسيع نطاق تغطية البرامج القائمة للمنظمات غير الحكومية المحلية، مثل كفالة الأيتام، من خلال تضافر الجهود الوطنية والدولية، مصدرًا رئيسياً للحماية الاجتماعية من أشكال الحرمان. ومع ذلك، يجب تنسيق هذه الجهود في إطار شبكة إغاثة موحدة تابعة لبرنامج تنمية المجتمعات المحلية لضمان كفاءة التغطية وفعالية الاستهداف.
- توفير بطاقات نقدية مسبقة الدفع مخصصة للطوارئ، مع قسائم إلكترونية من قبل المنظمات الدولية التي تقدم مساعدات نقدية للسماح بالمرونة وإمكانية الوصول الفوري إلى النقد.
- تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات النقدية مع البنوك المحلية من أجل تنفيذ تدابير داعمة، مثل توفير أجهزة نقاط البيع (POS) أو أجهزة الدفع الإلكترونية/المحمولة لدى التجار المحليين، بما يُسهل استلام المساعدات النقدية الرقمية واستخدامها في الأسواق.
- ثمة حاجة ماسة إلى جهود واسعة النطاق في مجال الرصد والمتابعة والتنفيذ، تُكمل تدخلات المساعدات النقدية، لضمان عدم استغلال الناس مالياً في مراحل الإغاثة بعد العدوان، وتعريضهم لمزيد من الحرمان

الناتج عن الرسوم المرتفعة للمعاملات ورسوم السحب للمساعدات النقدية، أو الزيادات غير الخاضعة للإشراف في أسعار السلع الأساسية جرّاء التضخم.

- إن التعاون الفعّال بين المؤسسات الدولية والمحلية، وخاصة البنوك والمتاجر، يُعدّ أمراً أساسياً لضمان تفعيل آليات موثوقة لاسترداد المدفوعات الرقمية والقسائم الإلكترونية في السوق المحلي، بما يعود بالنفع المباشر على المستفيدين، ويُسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي.

## 3-3 مواجهة الوضع الراهن في سياق احقاق القانون الدولي والحقوق غير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني

- الضغط من أجل تفعيل آليات المساءلة الدولية، عبر دعم التحقيقات التي تُجريها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وهيئات الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات الإسرائيلية، لا سيما تلك التي تؤدي بشكل مباشر إلى إفقار جماعي، بما في ذلك تدمير المنازل واستهداف البنية التحتية المدنية ومنع وصول المساعدات الإنسانية.
- تحدّي الأنظمة الدولية القائمة لضمان أن تكون قرارات نظام العدالة الدولية ملزمة وقابلة للتنفيذ، خاصةً فيما يتعلق بفرض العقوبات على إسرائيل بسبب جرائم الإبادة الجماعية وسياستها الممنهجة في حرمان السكان.
- معالجة الأسباب الجذرية للحرمان والفقر متعدد الأبعاد من خلال مكافحة إفلات إسرائيل من العقاب عبر حملات مناصرة عالمية. ويشمل ذلك إطلاق حملات مناصرة واسعة النطاق تطالب بتنظيم أو إلغاء استخدام حق النقض، كخطوة أولى، لضمان المساءلة والتنفيذ للأفعال الإسرائيلية التي تستغل حقوق الإنسان الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم والحصول على المياه.